

شرح السلامة الصحية في الصناعات الغذائية

الحاج حسن: لدى أصحاب بعض المصانع نية في الإقفال أو الانتقال إلى الخارج



الحاج حسن متحدثاً خلال مؤتمره الصحافي (تموز)

أعلن وزير الصناعة حسين الحاج حسن أن «هناك نية لدى أصحاب بعض المصانع في الإقفال أو الانتقال إلى بلدان أخرى»، سائلاً في هذا السياق «لماذا تقدم صورة مضخمة ومشوهة عن إنتاجنا اللبناني؟ وهل ما أثير في الإعلام صحيح أم لا؟»، لافتاً إلى أن «غالبية الحالات التي أثيرت هي حالات صحية، وليست كلها. ولكن الذي حصل أنه أعلنت أسماء المؤسسات المخالفة، وعندما صحّحت أوضاعها، لم يُصر إلى إضافها بالشكل الصحيح بما يؤدي إلى رفع الضرر الاقتصادي عنها»، مضيفاً: «إننا مدعوون إلى التعامل مع هذا الملف بكل مسؤولية وطنية».

وأضاف الحاج حسن: «كما أنّ الصناعات الغذائية تولف نحو خمسين ألف عامل، وتؤمن دائماً فرص عمل، وتشكل 4 في المئة من الناتج المحلي. لا يمكن إذا أن نصدّر أشياء غير مطابقة للمواصفات، ويشترطها المستهلكون في الخارج. لماذا إذا تقديم صورة مضخمة ومشوهة عن إنتاجنا اللبناني؟»، وأشار الحاج حسن إلى «أننا مدعوون إلى التعامل مع هذا الملف بكل مسؤولية وطنية، وأبداً من الصناعيين المطالبين بتطبيق برنامج المطابقة بالتنسيق مع وزارة الصناعة ومؤسسة «البيور» ومعهد البحوث الصناعية، وبأن 20 صنعة شهدت أكثر من 2000، وهناك 20 صنعة أخرى يتحضر قريباً للحصول على هذه الشهادة، و50 غيرها تطلق الإجراءات المطلوبة تمهيداً للحصول على هذه الشهادة».

وأضاف: «كما على الصناعيين التزام شروط القرار المشترك الصادر عن وزارتي الصناعة والزراعة ورقمه 1/950 وصولاً إلى توسيع هذه التجربة وإطلاق ورشة إصلاحية مستدامة ومستمرة»، وتابع: «اتمنى العمل السريع لإعادة الثقة باقتصادنا مع المحافظة والتمسك بسلامة الغذاء. هناك نحو 250 مصنعاً للابنايين والأجبان في لبنان، وإذا حصل خطأ فهل يكون كل القطاع غير سليم؟».

ولفت الحاج حسن إلى أنه «الغيت طلبات إلى الخارج بسبب ما أثير أخيراً. هناك فرق كبير بين الخطأ والجرم والحادث. الجرم يعاقب عليه، أما الخطأ والحادث فإنه قابل للوقوع، ويستدعي منا التنبيه والتخدير قبل اتخاذ الإجراءات الراجعة التي تصل إلى

البناء

وزارة الزراعة تطلق استراتيجيتها 2014-2015 برعاية سلام

لحدود: لإرساء أسس لمقاربة شاملة ومتكاملة للقطاع الزراعي في لبنان



سلام متوسطاً إيخورست وشهيب خلال الافتتاح

أطلقت وزارة الزراعة استراتيجيتها للأعوام 2015-2019 خلال احتفال أقيم صباح أمس، في السراي الكبيرة برعاية رئيس مجلس الوزراء تمام سلام وحضوره، كما حضر وزراء الزراعة أكرم شهيب، الصحة وائل أبو فاعور، والبيئة محمد المشنوق، وسفيرة الاتحاد الأوروبي أنجيلينا إيخورست.

وأشار المدير العام للزراعة لويس لحدود، إلى أن «الوزارة أنهت العمل على وضع خطة عمل استراتيجية جديدة للأعوام 2015-2019، وبالتالي إرساء أسس لمقاربة شاملة ومتكاملة وخطة للتنمية المستقبلية للقطاع الزراعي في لبنان».

وتابع: «اعتدت استراتيجية وزارة الزراعة للأعوام 2015-2019 وتم اعتمادها وفقاً لمنهجية تشاركية وتدرجية (من القاعدة إلى الرأس) استندت إلى مشاورات وطنية موسعة ضمت إلى موظفي وزارة الزراعة عدداً من الشركاء وأصحاب العلاقة، مع الأخذ في الاعتبار الأولويات الوطنية التي عبرت عنها اللجنة التوجيهية والتي ضمت كبار مسؤولي وزارة الزراعة والتي أشرفت على عملية الإعداد برمتها».

واعتبر لحدود أن تطوير أداء قطاع زراعي يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والريفية المستدامة، ووضع رؤية تعتمد فيها وزارة زراعة على مبادئ الحوكمة الرشيدة لتنمية قطاع زراعي يساهم في تحقيق الأمن الغذائي، بما فيه سلامة الغذاء، والحد من الفقر والنزوح والهجرة، وإيجاد فرص عمل ورفع فعّاءة الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، سيطلب تطوير قدرات وزارة الزراعة ودورها المؤسسي وتعزيز جاهزيتها لمواجهة التحديات بالتعاون مع الإقرقاء المعنيين وذلك لتحقيق أهدافها الثلاثة وهي: أولاً، توفير غذاء سليم ذي جودة للمواطنين اللبنانيين، ثانياً، تعزيز مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وثالثاً، تعزيز الإدارة الفعّالة والمستدامة للموارد الطبيعية والوراثية».

وأكد أنّ «وزارة الزراعة ستتخذ جميع التدابير المتوخاة وتجري التعديلات اللازمة لتعزيز قدراتها، بحيث تكون قادرة على بلوغ أهدافها على المدى الطويل، وتحقيق رؤيتها ورسماتها بطريقة شفافاً وواضحة وفعّالة بالتعاون مع جميع الإقرقاء».

وأكد أنّ «وزارة الزراعة ستتخذ جميع التدابير المتوخاة وتجري التعديلات اللازمة لتعزيز قدراتها، بحيث تكون قادرة على بلوغ أهدافها على المدى الطويل، وتحقيق رؤيتها ورسماتها بطريقة شفافاً وواضحة وفعّالة بالتعاون مع جميع الإقرقاء».

فرعية اللجان تابعت اقتراح قانون سلامة الغذاء

مجدلاني: القانون سيصدر هذا العام

عقدت اللجنة الفرعية المنبثقة من اللجان النيابية المشتركة والمكلفة درس اقتراح قانون سلامة الغذاء جلسة ظهر أمس، في المجلس النيابي، برئاسة النائب عاطف مجدلاني.

وعلى الأثر، أشار مجدلاني إلى أنّ «اللجنة الفرعية أحرزت تقدماً بحيث أُنجزنا تقريباً، المواد كلها ما عدا تلك التي تعنى بالهيئة ويتألفها، مشيراً إلى أنّ «اليوم درسنا وناقشنا وأقررنا الصلاحيات وصلاحيات الهيئة»، لافتاً إلى التوافق «على وضع آلية للتنسيق بين الهيئة والوزارات المعنية حتى تكون هذه الهيئة الجسم الموحد الذي سيجمع ويتعامل مع كل المؤسسات»، مضيفاً أنّ «هذا القانون بصياغته سيصدر النور قبل رأس السنة».

من جهة أخرى، عقدت لجنة الإدارة والعدل جلسة قبل ظهر أمس، في المجلس النيابي برئاسة النائب روبري غانم.

ولفت غانم إثر الجلسة إلى أنّ «لجنة الإدارة والعدل عقدت جلسة للبحث في الاقتراحات المقدمة في شأن قانون الإجراءات»، مشيراً إلى «التباين في وجهات النظر حول نفاذ هذا القانون وزيادة القانونية على بدلات الإجراءات ونسبة هذه الزيادة، وهذا ليس من صلاحية اللجنة»، لافتاً إلى أنّ سلطة القرار في ذلك عائدة إلى المحاكم، والقضاة هم الذين يستمعون القول إذا كان نفاذاً أم غير نافذ».

وأضاف: «بحثنا أيضاً في الإجراء الملكي وفي اقتراحات أخرى، وعندما تنتهي منها سترفع توصية بها إلى الهيئة العامة للصناعات لإتخاذ القرار». كما عقدت لجنة الاقتصاد الوطني والتجارة والصناعة والتخطيط جلسة قبل ظهر أمس، في المجلس النيابي برئاسة النائب جان أوغاسبيان وحضور وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم.

وأثر الجلسة، أشار أوغاسبيان إلى أنّ «الموضوع الأساسي اليوم كان الرؤية الاقتصادية للعام 2015 من قبل معالي الوزير، وفي الوقت نفسه تم طرح مشاكل اليوم والصعوبات الاقتصادية التي يمرّ بها البلد».

وعقدت اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والعياد والمكلفة بالبحث في موضوع استبدال قوارير الغاز المنزلي، جلسة قبل ظهر أمس، برئاسة رئيس اللجنة الفرعية النائب جوزف معلوف.

إثر الجلسة، أشار معلوف إلى أنّنا «وصلنا إلى إصدار توصيات سيتم رفعها للجنة الأشغال مع الأمل أن يصرار إلى تبنيها، وفي ضوءها نطلب من السلطات المعنية إصدار المراسيم التطبيقية بشأنها لتتواصل وتتلاقى التوصيات».

وأضاف: «التوصيات الأساسية فيه هي الإقفال على آلية لاستبدال كامل قوارير الغاز المنزلي خلال مدة زمنية محددة ومعابنتها في معهد البحوث الصناعية بهدف تأمين السلامة العامة، وأن يكون هذا الموضوع متزامناً مع حملات توعية للمستهلك بالتنسيق بين وزارة الاقتصاد أي مديرية حماية المستهلك ومديرية النفط في وزارة الطاقة، وإضافة بدل صيانة بدل أسعار التي تصدر عن الوزارة».

وعقدت لجنة متابعة تنفيذ القوانين جلسة، ظهر أمس، في مجلس النواب، برئاسة النائب ياسين جابر وحضور وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم، والمديرية العامة للوزارة عليا عباس.

بعد الجلسة، لفت جابر إلى أنّ «استكمالاً لعمل لجنة متابعة تنفيذ القوانين وخصوصاً في ما يحصل اليوم في موضوع سلامة الغذاء وغيره من المواضيع المثيرة للجدل، استعينا اليوم مع الوزير حكيم والمديرية العامة عباس وأعضاء اللجنة الشيايبية إلى موضوع قانون حماية المستهلك وغيره من القوانين والذي صدر منذ أعوام ولم يطبق بعدما ترك فراغاً تشريعياً في البلد».

وأضاف: «وقد وعدنا أنه من الآن وحتى نهاية كانون الثاني المقبل يكون قد سعيوا إلى إصدار المراسيم اللازمة من مجلس الوزراء»، وإضافة إلى هذا القانون المعنية به وزارة الاقتصاد «هناك أيضاً قانون آخر ينظم القياس في لبنان، يعني القياسين كلها ومطابقتها وهذا طبعاً له علاقة بما يحدث اليوم من أمور تتعلق بعمل الصناعة والمطاعم وغيرها، وهناك قانون آخر يتبع للوزارة الأ وهو إنشاء المنطقة الاقتصادية الخاصة في طرابلس».

خالد الداوق رئيساً لتجمع رجال الأعمال اللبنانيين - الكنديين



سفيرة كندا متوسطة الداوق وأعضاء الهيئة الإدارية الجديدة

ترأست السفارة الكندية في لبنان هيلاري شيلز دامان بصفتها الرئيسة الفخرية لتجمع رجال الأعمال اللبنانيين - الكنديين اجتماعاً للجمعية العمومية للتجمع في فندق «لو غبريال»، وذلك لإنتخاب الهيئة الإدارية الجديدة التي فازت بها هيلاري شيلز، وهم: كلود بولس، فؤاد الخازن، خالد الداوق، كارليس دانزيان، روني كرم، عبد السلام الصلح، رؤوف ملك، رلفي دبانة، فؤاد حداد وهاغوب داكسيان.

وبعد انتخابها اجتمعت الهيئة الإدارية الجديدة وانتخب الداوق رئيساً لها، ودانزيان نائباً للرئيس وبولس سكرتيراً عاماً.

يذكر أنّ تجمع رجال الأعمال اللبنانيين - الكنديين تأسس منذ 25 سنة، ويضمّ نحو 350 عضواً، ويعمل بالتنسيق مع السفارة الكندية في لبنان والهيئات التجارية وهيئات تطوير الأعمال والتجارة بين لبنان وكندا.

وبعد انتخابه رئيساً شكّر الداوق الهيئة الإدارية على ثقته به، ودعا إلى العمل من أجل تفعيل أداء التجمع عبر التواصل أكثر مع غرف التجارة العربية وغرف التجارة اللبنانية - الكندية وكذلك عبر زيادة عدد المنتسبين إلى التجمع.

الصلوات

حافظ الدولار الأميركي في سوق بيروت المالية على استقراره، واقتل على سعر وسطي 1507.50 ليرة لبنانية وفقاً لنشرة مديرية القطع والعمليات في مصرف لبنان.

| بالليرة اللبنانية | | بالدولار | |
|--------------------|---------|----------|---------|
| مبيع | شراء | مبيع | شراء |
| اليورو | 1.2429 | 1.2431 | 1865.74 |
| الليرة السورية | 176.28 | 177.34 | 8.49 |
| الدنمارك الأيرلندي | 0.7075 | 0.7095 | 2118.56 |
| الدنمارك النرويجي | 1162.00 | 1164.00 | 1.29 |
| الريال السعودي | 3.75 | 3.7503 | 400.26 |
| الدنمارك النرويجي | 0.2852 | 0.2857 | 5257.44 |
| الدرهم الاماراتي | 3.6729 | 3.6413 | 408.66 |
| الريال القطري | 3.6406 | 3.64013 | 412.25 |
| الجنيه المصري | 6.9414 | 6.9415 | 216.24 |
| الليرة التركية | 1.8132 | 1.8144 | 827.54 |
| الفرك السويسري | 1.5225 | 1.5226 | 1577.34 |
| الجنيه الاسترليني | 1.5665 | 1.5667 | 2351.47 |
| الاف في ياباني | 118.75 | 118.78 | 12.64 |
| الدولار الكندي | 1.0163 | 1.0167 | 1476.64 |
| الدولار الاسترالي | 1.0407 | 1.0409 | 1562.24 |
| الاف فرك ايرلندي | 511.99 | 514.69 | 2.92 |

المصانف

| اللعن | أسس | النسبة |
|-------------|---------|--------|
| الذهب | 1211.20 | -0.93% |
| الفضة | 16.807 | -1.41% |
| البلاتينيوم | 1216.80 | -1.04% |

حتى معاملة 07:30 مساءً بتوقيت بيروت.

حركة مرفأ بيروت

رست أمس داخل أحواض مرفأ بيروت 12 باخرة منها 7 بوأخر جديدة حملت 19878 طناً، فيما غادرت 7 بوأخر ويبتظر وصول 4 بوأخر بحسب لائحة الغرفة الدولية للملاحة في بيروت.

البوأخر التي غادرت: أرووس، الكسنديت، ويترفول، ام اس سي كاتاييني، كارات، ايما أ، نابلسي 1.

اجتماع مشترك لوزراء الزراعة والصناعة والصحة والاقتصاد

شهيب: تثبیت سعر لتر الحليب على 1100 ليرة من مسؤولية وزارة الزراعة

خلص اجتماع وزراء الزراعة أكرم شهيب، والصناعة حسين الحاج حسن، والصحة وائل أبو فاعور، والاقتصاد والتجارة آلان حكيم، مع مربي الأبقار ومنتجي الحليب وبعض أصحاب المصانع، إلى تثبیت سعر لتر الحليب على سعر 1100 ليرة لبنانية».

وإثر الاجتماع، عقد الوزراء مؤتمراً صحافياً مشتركاً، أكد فيه شهيب، أنّ وزارة الزراعة هي المسؤولة عن تحديد سعر لتر الحليب الذي يسلم إلى المصنع، وهي الحك في الخلف حينما ينشأ بين المربين وبين المصنعين».

وأشار شهيب في هذا السياق، إلى «أننا لا نريد تدمير قطاع إنتاج الحليب»، لافتاً إلى أنّ «سعر الاستلام سيبقى كما جرت العادة وكما هو في الاتفاق الأبي، الذي كان سائداً وسيبقى، وهو 1100 ليرة لبنانية لليلتر، لا نريد تدمير قطاع إنتاج الحليب».

وأضاف: «غير سموح أبداً استعمال الحليب النافش على أنه حليب سائل، غير سموح استيراد الجبنة البيضاء وبيعها جبنة محلية لبنانية لأنها تضر بقطاع الحليب. غير سموح عدم استلام الحليب من المربين، بحجة وجود مشاكل في السوق أو ندرعاً بأنه ليس موسم أعياد وما من قدرة على البيع. وغير سموح خلط اللبنة بالمواد الحافظة والزيوت النباتية وبيعها وكأنها لبنة طازجة».

وأعلن شهيب أنّ «الوزارة تراقب وتتابع، وهناك عقوبات وينفّس الوقت هناك تخفيظ: كما أنّ الوزارات المعنية تنسق في ما بينها، كل وزارة لديها صلاحياتها، وموضوع سلامة الغذاء موضوع مستمر من اليوم حتى نوقف فساد الغذاء في هذا البلد».

وذكر به «برنامج الأعلاف في وزارة الزراعة، الذي صرفنا عبره في السنوات

| شركة نهمير مقبل ومشاركوه - مقاولون - ش.م.م. | | الميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ 2013/12/31 | |
|---|-------------------------------|---|-------------------------------|
| الموجودات | سنة 2013 -ل.ل- | الموجودات | سنة 2013 -ل.ل- |
| الموجودات الثابتة (بعد الاستهلاك) | ١٥.٩٣٨.٩٤٤.٤٢٥ | الموجودات الثابتة (بعد الاستهلاك) | ١٥.٩٣٨.٩٤٤.٤٢٥ |
| الموجودات المتداولـة | ٥٥٩.٠٣٣.٦٠٩ | الموجودات المتداولـة | ٥٥٩.٠٣٣.٦٠٩ |
| النقد في الصندوق ولدى البنوك | ٧.٩٣٤.٤٤٧.٤٦٧ | النقد في الصندوق ولدى البنوك | ٧.٩٣٤.٤٤٧.٤٦٧ |
| مجموع الموجودات | ٢٤.٤٣٢.٤٣٤.٥٠١ | مجموع الموجودات | ٢٤.٤٣٢.٤٣٤.٥٠١ |
| المطلوبات | سنة 2013 -ل.ل- | المطلوبات | سنة 2013 -ل.ل- |
| رأس المال | ١٦.٤٠٠.٠٠٠.٠٠٠ | رأس المال | ١٦.٤٠٠.٠٠٠.٠٠٠ |
| الاحتياطي القانوني | ٧٧٢.٩٣٥.٨٢٤ | الاحتياطي القانوني | ٧٧٢.٩٣٥.٨٢٤ |
| الاحتياطي المنبذرة | ٣.٦٥٤.٩٢٧.٣١٤ | الاحتياطي المنبذرة | ٣.٦٥٤.٩٢٧.٣١٤ |
| حسابات الشركاء الدائنة | ١٠.٤٠٦.٦٩٨.٢٢٢ | حسابات الشركاء الدائنة | ١٠.٤٠٦.٦٩٨.٢٢٢ |
| أحتياطي تعويض نهاية الخدمة | ١٢٦.٣٧٥.٠١١ | أحتياطي تعويض نهاية الخدمة | ١٢٦.٣٧٥.٠١١ |
| المطلوبات المتداولـة | ١.٢٣٣.٦٨٨.٦٧٨ | المطلوبات المتداولـة | ١.٢٣٣.٦٨٨.٦٧٨ |
| البنوك الدائنة | ٢.٠٢٩.٨٥٩.٤٥٢ | البنوك الدائنة | ٢.٠٢٩.٨٥٩.٤٥٢ |
| مجموع المطلوبات | ٢٤.٤٣٢.٤٣٤.٥٠١ | مجموع المطلوبات | ٢٤.٤٣٢.٤٣٤.٥٠١ |
| المدير المفوض | دولة الرئيس الأستاذ سمير مقبل | المدير المفوض | دولة الرئيس الأستاذ سمير مقبل |
| مفوض الرقابة | ضاهر وشركاه للتدقيق / JPA | مفوض الرقابة | ضاهر وشركاه للتدقيق / JPA |